

لبنان ومؤتمر السلام / الرئيس الدكتور سليم الحص. — في Revue. — (1992) N° 1  
juridique de l'USEK : ص. ٥-١٧ .

ملاحظات في أسفل الصفحات.

مؤتمرات — النزاع العربي الإسرائيلي. III. المؤتمرات والاجتماعات. II. لبنان — تاريخ. I.

PER L1311 / FD56556P

## لبنان ومؤتمر السلام<sup>(١)</sup>

بقلم

الرئيس الدكتور سليم الحص

### الموقف مبدئياً ورسمياً

طلب إلى لبنان في عام ١٩٨٨ أن يحدد موقفه من الدعوة إلى مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وكنت شخصياً آنذاك رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. فأبلغنا موقفنا الرسمي عبر رسالة وجهها مندوب لبنان الدائم آنذاك، رشيد فاخوري، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٣.

وكانت خلاصة الموقف، أولاً، أن لبنان يوافق على مبدأ عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وأنه على استعداد للمشاركة فيه. ثانياً، أن موافقة لبنان على المشاركة يجب ألا تؤدي إلى ربط قضيته بقضية المنطقة، إنطلاقاً من أن قضيته تتطلب معالجة منفصلة وعاجلة. ثالثاً، إن موافقته على المشاركة تنبثق من كونه دولة معنية بالتزاع العربي الإسرائيلي ومن كونه يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين. وهذا إضافة إلى ما قد يعنيه ويهمه من القضايا التي قد تُطرح على المؤتمر. رابعاً، إن لبنان يرفض مبدأ توطين الفلسطينيين على أرضه. خامساً، أن ليس للبنان مشكلة إقليمية، مشكلة أرض، قابلة للبحث أو التفاوض مع أية دولة. ولبنان، بناء على كل ذلك يتمسك بالقرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من أراضيه. ونحن كنا نخطب بذلك الموقف مصدر ذلك القرار، الأمم المتحدة، التي كانت هي مطالبة أساساً، وليس المؤتمر، بتنفيذه.

(١) أُلقيت هذه المحاضرة في كلية الحقوق، جبيل - بيلوس (لبنان)، بتاريخ ١٩٩٢/٤/٤.

ولم يتطرق الموقف اللبناني إلى المحادثات الثنائية لأن مثل هذه المحادثات لم تكن واردة آنذاك في أي تصوّر مطروح للمؤتمر.

وعندما تجدد الحديث عن المؤتمر عقب حرب الخليج في عام ١٩٩١، وبرزت فكرة المحادثات الثنائية في التصوّر الأميركي، كان لنا موقف من مشاركة لبنان فيه، إستوحيناه من الموقف الذي كان لنا قبل ثلاث سنوات، وإنما مع إضافة مهمة تتعلق بالمحادثات الثنائية.

ولقد جاء في الموقف الذي أدلينا به في حينه عبر تصريح صحفي، ما يأتي :  
 أولاً، خلافاً لما جاء في تصريحات بعض المسؤولين اللبنانيين، ليس من مصلحة لبنان إدراج موضوعه على جدول أعمال المؤتمر الدولي من أية زاوية من الزوايا. ذلك لأن الموضوع في شقه الداخلي هو قيد المعالجة في إطار وثيقة الوفاق الوطني ولا داعي إلى مناقشته مجدداً مع أطراف أخرى. وأما التصدي للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب فله في نظرنا طريق واحدة، هي تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن أعلى مرجع دولي، والذي قضى بالانسحاب الفوري غير المشروط لقوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية. فإذا ارتضى لبنان إدراج موضوع الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية على جدول أعمال المؤتمر المرتقب، فإن ذلك سيكون بمثابة التخلي عن القرار الدولي. وهذا ما يجب ألا يكون وارداً.

ثانياً، ليس من مصلحة لبنان الدخول في محادثات ثنائية مع إسرائيل، ذلك لأن مثل هذه المحادثات لا بد من أن تؤدي حكماً إلى طرح موضوع لبنان في جانب من جوانبه، الأمر الذي سيفضي إلى التسليم بربط قضية لبنان بأزمة المنطقة أو بسلام المنطقة، لا فرق، ومن ثم التفريط بالقرار ٤٢٥.

ثالثاً، على لبنان أن يُشارك في المؤتمر الدولي، وإنما من دون المحادثات الثنائية، إذا كان جدول أعماله مُعدداً لمعالجة قضايا لها مساس مباشر أو غير مباشر بأوضاع لبنان. وفي مقدم القضايا التي تمس مسار الأمور في لبنان لا بل ومصيره في الصميم قضية فلسطين وقضية السلام في المنطقة، والقضيتان بلا ريب مترابطتان.

أما قضية فلسطين فهي قضية العرب المركزية، ونحن بالتالي معنيون بها، ومن الطبيعي أن نُشارك في أي مؤتمر يبحث هذه القضية. وهذا فضلاً عن أن لبنان

يستضيف عدداً كبيراً من الإخوة الفلسطينيين. فلا يجوز أن يُقرَّر مصيرهم بمعزل عنه أو على حسابه.

وأما في ما يتصل بقضية السلام في المنطقة فلنذكر أن بين لبنان وإسرائيل إتفاقية هدنة. فإذا قُدِّر للمؤتمر الدولي أن ينتهي في يوم من الأيام إلى عقد سلام بين العرب وإسرائيل، فإن لبنان لا يجوز أن يبقى خارجه. فلبنان جزء من المنطقة العربية، ولا نستطيع أن نتصور احتمال بقاء لبنان وحده، من دون سائر العرب، مُحْتَفِظاً باتفاق هدنة مع إسرائيل فيما الآخرون يدخلون في سلام معها. من هنا أيضاً يقتضي ألا يغيب لبنان عن مؤتمر دولي للسلام في المنطقة.

وفي معرض الدفاع عن موقفنا هذا وشرحه، عُدنا فيينا جملة حقائق رديفة، أهمها الآتية :

- ما الداعي لعرض موضوع الاحتلال الإسرائيلي للجنوب على مؤتمر دولي إذا لم يكن للبنان مصلحة في إعادة النظر في مضمون القرار الدولي الذي يقضي بجلاء إسرائيل عن أرضه فوراً وبلا شروط، أو إذا لم يكن للبنان مصلحة في ربط تنفيذ هذا القرار بأي من المواضيع التي سوف يتضمنها جدول أعمال المؤتمر؟ ما دام القرار الدولي يقضي بالانسحاب غير المشروط، فعلاَمَ يُفَاوِضُ لبنان في المؤتمر الدولي؟ وإذا كان المطلوب الاتفاق على ترتيبات أمنية تتعلق بحدود لبنان الجنوبية، فليس المؤتمر الدولي مكان بحثها خصوصاً إذا كان المؤتمر ينطلق من مبدأ الأرض مقابل السلام. هذا الأمر يمكن بالأحرى أن يتم بحثه في إطار لجنة الهدنة المشتركة برعاية الأمم المتحدة. ولقد جرت محاولة على هذا المستوى في عام ١٩٨٥، إذ عقد لبنان مع إسرائيل محادثات في الناقورة كان مآلها الفشل.

- ولنذكر إلى ذلك أن المؤتمر الدولي دُعِيَ لإجراء محادثات إنطلاقاً من قراراتين مُحددين صادرين عن مجلس الأمن، وهما: القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨. الأول صدر لمعالجة الوضع الناجم عن حرب حزيران ١٩٦٧، والثاني لمعالجة الوضع الناجم عن حرب تشرين ١٩٧٣. ولبنان لم يُشارك عملياً في أي من الحربين. فلا علاقة مباشرة، والحال هذه، بين قضية لبنان مع إسرائيل وموضوع المؤتمر الذي يتمحور على مبدأ الأرض في مقابل السلام.

- لو سلّمنا بضرورة عرض قضية الاحتلال الإسرائيلي للجنوب على المؤتمر الدولي، فإننا بذلك إنما نجازف بنقض، أو ربما تسفيه سياسة لبنان الرسمية في مواجهة الاحتلال منذ كان هذا الاحتلال، أي منذ ١٩٧٨. فلبنان ما انفك يطالب، في مناسبة وغير مناسبة، بتنفيذ القرار ٤٢٥ إنطلاقاً من كونه يقضي بالانسحاب الفوري غير المشروط. فلو كان تنفيذ هذا القرار يستوجب فعلاً المناقشة في مؤتمر دولي قبل تنفيذه، لكان حرياً بالحكومة اللبنانية أن تُطالب بعقد مؤتمر دولي بدلاً من المطالبة المباشرة بتنفيذ القرار. ثمّ علامَ كانت تلك المحاولات التي جرت في الماضي فعلاً لتنفيذ القرار على مراحل، ولو أنها باءت بالفشل؟ فلقد كانت محاولة في عام ١٩٧٨، عندما بادرت الحكومة اللبنانية، وكنت شخصياً على رأسها، إلى إرسال كتبية من الجيش اللبناني إلى الجنوب عبر القطاع الشرقي، بالاتفاق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وقيادة قواتها في الجنوب، ومع الولايات المتحدة الأميركية، فتوقّفت العملية عند بلدة كوكبا تحت وابل النيران التي تعرّضت لها من جانب إسرائيل. وكانت محاولة ثانية في عام ١٩٧٩ عندما أرسلت الحكومة اللبنانية كتبية أخرى من الجيش عبر الخط الساحلي، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٤٤، فتوقّفت العملية في أرزون تحت وطأة القصف الذي تعرّضت له من جانب إسرائيل والقوات التابعة لها.

ولكن لبنان عاد فدخل حلبة المفاوضات في إطار المؤتمر الدولي للسلام وسط تأكيدات أركان الحكم في لبنان بأن الفصل، أو فك الارتباط، قد تمّ بين القرار الدولي والمؤتمر الدولي. وقد بلغت تلك التأكيدات ذروة الجزم والوضوح في الكلام الصادر عن الرؤساء الثلاثة إثر اللقاء الذي عقده مع الرئيس الأميركي جورج بوش في نيويورك على هامش اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة.

وفي معرض توجيه الإدارة الأميركية رسائل الضمانات أو التطمينات إلى الدول المشاركة في المؤتمر، خلال فترة الإعداد له، كان نصيب لبنان رسالة من تلك الرسائل قيل إنها تنطوي على شيء من الضمان لعدم ربط تنفيذ القرار ٤٢٥ بسلام المنطقة. ولكن ذلك لم يتأكد عملياً، لا بل إن السفير الأميركي في بيروت، ريان كروكر، صرّح إثر لقائه وزير الخارجية اللبناني وأمين عام الخارجية في ١٤/٢/١٩٩٢ يقول إن

«هدف المفاوضات هو الوصول إلى حل ، ولا يوجد ضمانات مسبقة لها ، وعليكم المشاركة للحصول على نتائج».

فأين يقف لبنان اليوم من احتمالات تنفيذ القرار ٤٢٥؟

يبدو لنا ، بعد الشوط الذي قطعه المؤتمر في محادثات عقيمة ، هي أقرب إلى المروحة ، أن تنفيذ القرار الدولي ، أو الانسحاب الإسرائيلي من لبنان ، بات عملياً ، أقله بحكم موقف إسرائيل المعلن وسلوكها في المؤتمر ، مربوطاً بسلام المنطقة . وهذا تماماً ما كنا نخشى ونحذر منه . فلقد نقلت الصحف الصادرة في ١٤/٢/١٩٩٢ تصريحاً لأحد رئيسي الوفد الإسرائيلي المفاوض مع لبنان ، أوري لويراني ، قال فيه ، رداً على سؤال حول تمسك لبنان بتنفيذ القرار ٤٢٥ : «إن مؤتمر مدريد انعقد لبحث اتفاقات السلام بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط . ومن هذا المنطلق أقول إن هدف إسرائيل من محادثاتها الثنائية مع لبنان ليس تنفيذ هذا القرار لمجلس الأمن أو ذلك ، بل التوصل إلى معاهدة سلام شامل تجمع بين مقومات التطبيع وعلاقات حسن الجوار بين البلدين والتوصل إلى ترتيبات أمنية يتم بموجبها وقف الأعمال الإرهابية وانسحاب جميع القوات غير اللبنانية».

قد نواجهه بالسؤال-التحدي هنا : وهل كان بإمكان لبنان وحده أن يعاند الولايات المتحدة الأميركية وإصرارها على إشراكه في المحادثات الثنائية؟ وجوابنا هو: خير أن يُقال أننا أكرهنا على المشاركة من أن يقال لنا أن مصلحة لبنان كانت حقاً تقضي بالمشاركة أو يُقال ، لإقناعنا ، أن بإمكان لبنان الدخول عملياً في محادثات ثنائية من غير التورط في مناقشة القرار ٤٢٥ والتنازل تالياً عن حق لبنان بموجبه بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أرضه .

نوجز الموقف بالقول إننا نُحبّد مشاركة لبنان في المؤتمر عندما يحين أوان البحث في صيغة سلام للمنطقة ولكن هذا لا يكون في إطار محادثات ثنائية منطلقها الأرض في مقابل السلام . فإذا توصل العرب في يوم من الأيام إلى سلام مع إسرائيل ، فسيكون لبنان طرفاً فيه ، وسيغدو القرار ٤٢٥ عند ذلك غير ذي موضوع . وربما يتم ذلك فإن تنفيذ القرار ٤٢٥ يجب أن يبقى مسؤولية مُصدره ، مجلس الأمن ، ومن حق لبنان أن يلاحقه في هذا الشأن في كل الأوقات . فبأي منطق يكون مجلس الأمن مسؤولاً ،

مثلاً، عن تنفيذ قرار صادر عنه في صدد احتلال العراق للكويت، ولا يكون مسؤولاً عن تنفيذ قرار صادر عنه أيضاً في صدد احتلال إسرائيل لجنوب لبنان؟ وعندما نقول بضرورة مشاركة لبنان إلى جانب سائر الدول العربية في مؤتمر دولي يرمي إلى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، فهذا غير القول بالمشاركة في محادثات متعددة الأطراف كتلك التي دارت في لقاء موسكو قبل حين. حسناً فعل لبنان إذ وقف مع سوريا مستنكفاً عن المشاركة في تلك المحادثات التي تُقحم الجانب العربي في بحث قضايا فرعية لا يجوز تقديمها، مهما بلغت من الأهمية في ذاتها، على القضية المركزية وهي قضية السلام العادل في المنطقة. فإكانت قضية العرب مع إسرائيل يوماً قضية بيئة أو تنمية أو تقاسم مياه أو مجرد إيواء لاجئين، كما قد توحى المواضيع المدرجة على جدول أعمال المحادثات المتعددة الأطراف التي انعقدت في موسكو. فالسلام العادل هو القضية، أو فلنقل أنه أمّ القضايا.

### المؤتمر على المفترق

المتفائلون بالنتائج المحتملة لمؤتمر السلام يبنون تفاؤلهم على جملة معطيات إيجابية لعل أهمها الآتية:

أولاً، بعد حرب الخليج وانهار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي، خرجت الولايات المتحدة الأميركية في موقع الدولة العظمى الوحيدة في العالم. وهذه الدولة تضع وزنها الحاسم في كفة الحل لقضية المنطقة عن طريق المحادثات التي تجري في إطار المؤتمر الدولي للسلام. فليس من الوارد أن تفشل الدولة العظمى في ما انبرت إليه أو عقدت العزم عليه.

ثانياً، إن إدارة الرئيس بوش قد تكون أول إدارة أميركية منذ عهد الرئيس أيزنهاور لا تبدو مرتبطة، أو مغالية في الارتباط، مبدئياً بإسرائيل، بدليل التباين في الموقف الذي برز بين الجهتين عند أكثر من محطة في سياق المحادثات، وقبلها في سياق التحضير للمؤتمر. وقد بلغ التباين ذروته في الخلاف حول ضمانات قروض الإسكان التي تطالب إسرائيل الإدارة الأميركية بها لتمويل مشاريع إسكان المهاجرين اليهود، الوافدين مما كان يسمى الاتحاد السوفياتي، في الأرض العربية المحتلة.

ثالثاً، للمرة الأولى يبدو أن التطابق ليس كاملاً بين مواقف إسرائيل ومواقف الجماعات اليهودية الضاغطة (اللوي) في أميركا، وبخاصة حول أمرين على الأقل: حول مبدأ الأرض في مقابل السلام وحول سياسة إسرائيل الإستيطانية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فحيال هاتين المسألتين يبدو اللوي اليهودي أكثر تفهماً لموقف الإدارة الأميركية أو أكثر انفتاحاً عليه من إسرائيل.

رابعاً، للمرة الأولى تلوح بوادر تحفّظ حقيقي في الرأي العام الأميركي حيال المواقف الإسرائيلية من عملية السلام. وقد أجمعت هذا التحفّظ إصرار إسرائيل على مطالبة الإدارة الأميركية بضمانات لقروض الإسكان تبلغ عشرة مليارات من الدولارات، وهذا في الوقت الذي تسود الاقتصاد الأميركي حال من الركود وتستشري ظاهرة البطالة. وساعد في تغذية هذا التحفّظ حديث وسائل الإعلام الأميركية عن تسريب إسرائيل للتكنولوجيا الحربية الأميركية إلى جهات ثالثة.

خامساً، بعد حرب الخليج وانهار الكتلة الشيوعية وبروز الولايات المتحدة الأميركية في موقع الدولة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية، أخذ الحديث يروج عن قرب بزوغ نظام عالمي جديد، وأخذ الاعتقاد يترسّخ بأن سلام الشرق الأوسط هو المدخل الطبيعي إلى النظام الجديد، لا بل بات يُنظر إلى نجاح عملية السلام في المنطقة على أنها المحك الأول لصدقية المسيرة التي تتزعمها الولايات المتحدة الأميركية في اتجاه النظام الجديد الموعود.

كل هذا صحيح، وهو بلا ريب مدعاة لشيء من الأمل في النتائج المحتملة لمخاضات السلام. ولكن الغلو في التفاؤل مع ذلك، ليس في محله. ذلك لأن لصورة الواقع وجهاً آخر، خصوصاً إذا استطاع التيار الحاكم في إسرائيل، المتمثل بكتلة ليكود، تثبيت موقعه في السلطة على وجه حاسم عبر الانتخابات النيابية المنتظرة في حزيران المقبل. وهذا ما لا يمكن إسقاطه كلياً من الحساب. عند ذلك لا نستطيع أن نكتم ما يساورنا من قلق حيال احتمالات السلام في المنطقة. أما مبعث قلقنا هذا ففي الوقائع الآتية:

إن سياسة الصدّ والعرقلة التي استقبلت بها إسرائيل المساعي الأميركية في التمهيد لمباشرة مفاوضات السلام، عبر الجولات التي قام بها وزير الخارجية الأميركي جيمس



بايكر، كان لها فعل التذكير بموقف صهيوني أصولي يجافي السلام منطلقاً ما دام الحلم اليهودي في أرض الميعاد لم يتحقق كاملاً. من هنا ثارت الريب حول استعداد إسرائيل الحقيقي للدخول في صفقة سلام مع العرب في الوقت الحاضر. ومن هنا بدت الشروط الإجرائية التي طرحتها إسرائيل أكثر من عقبات شكلية. بدت وكأنها تعبير عن تصميم مبطن على إجهاض المسيرة.

يخطيء من يتعاطى مع إسرائيل في قضية السلام كأنما هي مجرد دولة من دول المنطقة. إنها في المنظور الصهيوني دولة وعقيدة في آن معاً. فأرض الميعاد في العقيدة الصهيونية هي إسرائيل الكبرى، لذلك فإن إسرائيل راضية بأن تكون دولة بلا حدود حتى تحقيق الحلم الصهيوني، ويوم تعقد سلاماً مع جيرانها فإنها سوف تسلم في واقع الحال مبدأ رسم حدود نهائية لكيانها معهم. عند ذاك يقع الانفصام للمرة الأولى بين الدولة والعقيدة.

من المعروف أن مشروع إسرائيل الكبرى، في مفهومه التوراتي، يتعدى كثيراً مساحة الدولة العبرية في وضعها الراهن، بما فيها جميع الأراضي المحتلة. فإذا ما ارتضت الدولة العبرية صيغة للسلام مع العرب على قاعدة الأرض مقابل السلام، فسيكون عليها أن تقبل بتقليص المساحة التي تحتلها حالياً، وسيكون من شأن ذلك جعل الدولة العبرية أكثر نأياً عن رؤية إسرائيل الكبرى.

ويوم تتخلى إسرائيل عن الحلم الصهيوني في أرض الميعاد، فإنها تجازف مستقبلاً بتخلي الحركة الصهيونية العالمية، ومعها الشتات اليهودي في زوايا الأرض الأربع، عن الدولة ودعمها. وهذا ما قد لا يكون لإسرائيل قبيل بتحمله.

ثم إن إسرائيل اقترن تاريخها بدور الشرطي للغرب عموماً، وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، في المنطقة. فهي التي تقوم بضرب من يراد تأديبه من الأطراف العربية. ولقد كان لها في هذا المضمار صولات وجولات. ولكنها حُرمت من مثل هذا الدور للمرة الأولى وأقصيت صراحةً عنه خلال حرب الخليج. هذا مع أن إسرائيل باتت تعلق على هذا الدور من الأهمية ما جعله موازياً لمبرر الوجود، وكانت تستدر من خلاله الكثير من الدعم الخارجي. وهي تدرك أنها لن تستطيع استعادة هذا الدور الحيوي لها بالسلام، الذي قد يتنى معه دور الشرطي في المنطقة أساساً، وإنما قد

تستطيع استعادته بإفشال عملية السلام. وهكذا، هنا أيضاً، قد لا يكون لإسرائيل مصلحة في السلام، أقله في رؤية زعمائها الحاكمين.

الاعتقاد السائد بين الجهات العربية المفاوضة أن الفشل في عملية السلام ممنوع، فإذا انتصبت عقبة في الطريق كان العرب الأميركي جاهزاً لتذليلها بسحر الضغط الذي يملك. ولكن إسرائيل وحدها تتصرف من موقع القادر على مقاومة مثل هذا الضغط أو تفيسه أو تبديده بما لها من دالة داخل الساحة الأميركية. في واقع الحال أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تمارس اللعبة السياسية الأميركية من داخلها: عن طريق الضغط (اللوبي) الصهيوني على الكونغرس، والتأثير في وسائل الإعلام والمشاركة إعلامياً ومادياً في الحملات السياسية والانتخابية خلال المعارك الرئاسية والنيابية وانتخابات محافظي الولايات. ولا يتورع جماعة إسرائيل في أميركا، كما هو معروف، عن توسل أساليب غير عادية في سعيهم لتحقيق مآربهم، من مثل فتح الملفات المربكة وافتعال الفضائح ترويضاً أو تدجيناً أو إخضاعاً لهذا من المرشّحين أو لذاك من المتنفّذين.

ولقد ظهر منذ انطلاق حديث السلام وكأنما هدف إسرائيل المرحلي هو كسب الوقت ريثما تفعل أحابيلها فعلها في إضعاف مكانة الإدارة الأميركية داخل الولايات المتحدة وبالتالي قدرتها على الضغط، وذلك ريثما يآزف موعد الانتخابات الرئاسية والنيابية فينصرف اهتمام الإدارة الأميركية الى شواغل الحملة الانتخابية وينصب أنصار إسرائيل من الصهاينة على اللعب على أوتار التوازنات السياسية في أميركا تحقيقاً لما تنشده الدولة العبرية من مآرب. ولقد بدأنا نشاهد فعلاً بوادر لذلك. ومما يذكر أن الرئيس الأميركي جورج بوش بادر إلى فتح ملف السلام في الشرق الأوسط وشعبيته في استفتاءات الرأي العام إثر حرب الخليج تفوق التسعين بالمائة، وهبطت قبل نهاية العام ١٩٩١ إلى ما دون نصف تلك النسبة، وبدا موقعه مهتراً في نتائج أول انتخابات تمهيدية في ولاية نيوهامبشاير. هذا مع الإقرار بأن شعبية الرئيس الأميركي تبدو أكثر تأثراً بتطورات الحالة الاقتصادية العامة منها بتطور الموقف على صعيد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

وظلعت علينا بعض الصحف الصادرة في ١٩٩٢/٣/٣٠ («السفير») بنخب مفاده

أن الرئيس الأميركي جورج بوش أعرب عن قلقه للتوتر القائم بين واشنطن وتل أبيب، مؤكداً أن إدارته في حاجة إلى السعي إلى تحسين تلك العلاقة. وقد جاء هذا الموقف في رسالة بعث بها إلى رئيس إحدى جماعات الضغط اليهودية، جورج كلاين، في رد على رسالة سابقة إليه من هذا الأخير.

كان بين العرب رأي يقول بأن أية مفاوضات سلام مع إسرائيل لا تجوز إلا بعدما يحقق العرب توازناً استراتيجياً مع الدولة العبرية. وقد اضطّر العرب، بانتهاء ظهرهم الإتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية وتبعثر الصف العربي إثر حرب الخليج، أن يخوضوا مغامرة السلام من دون اعتبار للخلل الاستراتيجي القائم بينهم وبين إسرائيل. ولم يكن من العسير على المراقب أن يلمس في الموقف العربي نوعاً من الرهان الضمني على أن الخلل القائم في التوازن الاستراتيجي يمكن أن يعوّض ببعض الضغط الأميركي لمصلحتهم فيما لو سلكت الإدارة الأميركية طريق الشريك العادل في المحادثات انطلاقاً من رسائل الضمان أو التطمين التي وزعتها على الأطراف العرب تشجيعاً لهم على الانخراط في محادثات السلام. وقد برزت فعلاً بعض نقاط التباين بين الجانب الأميركي والجانب الإسرائيلي خلال المراحل الأولى من المحادثات مع العرب. ولكن إسرائيل اتخذت من هذه المحطات فرصة لإثبات أن الإدارة الأميركية لا تملك القدرة المطلقة للضغط عليها إلى حد تغيير موقفها.

لعل أهم الإشكاليات المطروحة هي تلك المتعلقة بمصير فلسطين، والوجه الآخر لها هو مصير الشعب الفلسطيني. فإذا أجمع العرب على أمر فهو أن قضية فلسطين هي قضيتهم المركزية وأنها جوهر مشكلة الشرق الأوسط. فما هو الحل المطروح لهذه القضية؟ لو تجاوزنا تفاصيل المشاريع المطروحة والخلافات القائمة حولها، وبعضها جوهرية جداً في دلالاته، فإن التصور الأوحى المطروح هو مشروع للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما تبقى من تلك الأراضي بعدما التهمت المستوطنات اليهودية أجزاء لا يُستهان بها منها. وهذا بصرف النظر عن ماهية الحكم الذاتي المطروح، سواء كان يشمل الشعب من دون الأرض كما تطرح إسرائيل أو كان يشمل الشعب والأرض معاً كما يشاء الفلسطينيون، وبصرف النظر عن العلاقة أو الرابطة التي قد يُراد اصطناعها مع الأردن. هذا مع العلم أن

الحكم الذاتي، إذا كان ينطبق على الشعب من دون الأرض، كما تريد إسرائيل، سيمكّن إسرائيل من الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وسيُقي زمام الأمن داخل الأراضي المحتلة في قبضتها.

المسألة هي: مما لا ريب فيه أن الأراضي المحتلة، كيفما حدّدنا رقعتها، تكاد لا تكون كافية لاستيعاب المقيمين فيها حالياً. فما هو مصير الشتات الفلسطيني الذي قد يبلغ تعداده المليون نسمة أو أكثر؟ ماذا يحلّ بمئات الألوف من الأخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسوريا ودول الخليج وسائر الأقطار العربية وبلدان العالم؟ والمسألة مطروحة في الوقت الذي تغصّ الأردن بعشرات الألوف من الوافدين من الكويت بعد حرب الخليج وبسببها. هل سيُقال للمقيمين خارج الأراضي المحتلة أن المؤتمر الدولي قد وجد الحلّ لقضية فلسطين من دون أن يكون لهم نصيب فيه؟ أم سيُقال لهم أن نصيبهم من الحلّ هو في توطيئهم حيث هم يقيمون الآن، وعليهم تالياً أن ينسوا فلسطين؟

إنّ مجرد طرح هذه المسألة يُظهر أن مشروع الحكم الذاتي ينطوي على خدمة مجانية لإسرائيل، ولا مصلحة للعرب فيه. فهو من جهة، مشروع حلّ لمشكلة إسرائيل في الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وليس مشروع حلّ لقضية فلسطين كما يفهمها الفلسطينيون والعرب. وهو من جهة ثانية مشروع مشكلة للعرب وبين العرب إذا كان توطيئ الفلسطينيين حيث يُقيمون هو المخرج المطروح. يبدو وكأنّ الثمن الذي يقتضيه مشروع الحكم الذاتي من الفلسطينيين يشمل تنازلهم نهائياً عن حقهم في العودة إلى ديارهم داخل إسرائيل.

ويبدو لنا وكأننا الرهان الإسرائيلي يرسو في أي حال على واقعية (براغماتية) السياسة الأميركية، بحيث يأتي وقت تقتنع فيه الإدارة الأميركية بأن الضغط على العرب أهون من الضغط على إسرائيل، فإذا ما كان يهم هذه الإدارة أن تسجّل انتصاراً في عملية السلام تستفيد منه في المعركة الانتخابية في أميركا، فما عليها إلا أن تقلع عن الضغط على إسرائيل وتلقي بثقلها على الجانب العربي، فيتحقّق السلام، وإنّما على مزاج إسرائيل كلياً وهواها. ومثل هذه التسوية المحايية لإسرائيل قد لا يستطيع أن يتحمّلها العرب، وهي قد تكون من النوع الذي يحقق للمجتمعات العربية

سلاماً خارجياً ويحرمها من السلام الداخلي ، وذلك إذا ما أدت فعلاً إلى إلغاء احتمالات الحرب مع إسرائيل وفي الوقت ذاته إلى إطلاق مشاعر الحيف والغبن في الجانب العربي . إذا كان ذلك ، فهو سلام من غير استقرار .

### الاحتمالات

لو نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى لاستخلصنا ، بناء على كل هذه المعطيات ، أن عملية السلام أمام احتمالات ثلاثة : الاحتمال الأول ، التوصل قريباً إلى اتفاق صلح وسلام بين العرب وإسرائيل ، وهذا ما لا يبدو راجحاً أقله بسبب سلبية الموقف الإسرائيلي . الاحتمال الثاني ، هو إعلان فشل العملية وطيّ صفحاتها في وقت قريب ، وهذا ما يبدو مستبعداً لأنه يتعارض مع مصلحة العرب والأميركان على حد سواء بعدما توغّلوا بعيداً في العملية . والاحتمال الثالث والراجح ، هو الماطلة ، وهي عملياً بمثابة الفشل غير المُعلن .

وهذا الاحتمال الأخير سيكون مؤذياً للبنان ، من حيث أنه يبقي القرار ٤٢٥ مُعلّقاً إلى ما شاء الله ويبقي ساحة الجنوب اللبناني مكشوفة على الاعتداءات المتواصلة . ولن يكون هذا الاحتمال مصدر راحة للعرب جميعاً من حيث أن المعارضة الداخلية لمنطلق المؤتمر قد تتعاضد مع الوقت داخل المجتمعات العربية ، وقد يتخذ بعضها شكل الأصولية .

ولعلنا لا نُجانب الواقعية إذا قلنا أن السيناريو المحتمل والأرجح هو في التمييز عملياً بين ما هو مُتَظَرّ خلال ما تبقى من العام ١٩٩٢ (وهو عام الانتخابات النيابية في إسرائيل والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية) وما هو مُتَظَرّ فيما بعد . فلو فعلنا لسمحناً لأنفسنا بالاستنتاج : إن عام ١٩٩٢ لن يكون مُثَمراً ، ولسوف ينقضي من غير تحقيق نتائج حاسمة في محادثات السلام . أما مسار المحادثات بعد ذلك فيتوقف على ما يمكن أن تتمخّض عنه تطورات العام الجاري من نتائج ، والتي يمكن أن نستبقها بالتساؤلات الآتية :

- هل سيعاد انتخاب الرئيس جورج بوش؟
- هل سيبقى الرئيس بوش على موقفه المبدئي من عملية السلام ومن إسرائيل أم

أنه سيضطر إلى الرضوخ لضغط الصهيونية في سياق الانتخابات ويسجّل على نفسه مواقف جديدة؟

- هل سيشهد العالم تطوّرات جسيمة قد تصرف الأنظار عن عملية السلام في الشرق الأوسط أو تُخرج قطار السلام عن سكّته؟ هذا مع العلم بأن العالم شهد خلال العام ١٩٩١ أحداثاً جسيمة لم تكن لتطراً على خيال أحد، من مثل انهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية.

- هل سيشهد العالم العربي تطورات جسيمة يمكن أن تضغط على مسار عملية السلام؟ هذا مع العلم بأن العالم العربي كان خلال العام ١٩٩١ مسرحاً لتطورات مهمة، لعل أهمها أحداث الجزائر، وقبلها حرب الخليج.

- هل ستشهد إسرائيل تطورات جسيمة يمكن أن تؤثر على مسار عملية السلام؟ وماذا ستكون حصيلة الانتخابات النيابية التي ستجري في إسرائيل في شهر حزيران المقبل؟ ماذا لو خرج تكتل «ليكود» منها منتصراً انتصاراً ساحقاً؟

هذه الأسئلة في جملتها هي ردّنا على تفاعلات المتفائلين وتشاؤم المتشائمين حيال مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وحصيلة الموقف هي الترقّب والحذر الشديدين. فالموقف مكشوف على شتى الاحتمالات.